

اتفاق باريس بشأن تغير المناخ
تداعيات الاتفاق على دولة الإمارات العربية المتحدة
إعداد: الدكتورة ماري لومي

ديسمبر 2015

تبنّت الدول المشاركة في المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف (COP 21) في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ (UNFCCC) في باريس بإجماع الآراء اتفاقية دولية ملزمة قانونياً بشأن تغيير المناخ تطبّق على مستوى العالم.

- استمرت المفاوضات حول اتفاق باريس لمدة تزيد عن أربع سنوات بين 195 دولة في عملية تفاوضية ركزت على متطلبات كل طرف. ويأتي هذا الاتفاق كجزء من سلسلة خطوات بعيدة المدى ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، والتي تهدف إلى إنشاء نظام متعدد الأطراف قائم على قواعد معينة لمواجهة التداخيات والتحديات الناجمة عن تغيير المناخ.

- يقوم اتفاق باريس على منهج تنفيذ يتجه "من أسفل إلى أعلى"؛ بمعنى أن الدول تحدد مساهماتها على المستوى الوطني لمواجهة تداعيات تغيير المناخ. وفي هذا السياق، يأتي الإطار التنظيمي الذي يتضمن مراجعة دورية لمساهمات الدول (بما في ذلك مستوى التقدم في تنفيذ هذه المساهمات) و"حصر أو تقييم" مستوى التقدم الذي تحرزه جميع دول العالم في الحد من ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية للوصول به إلى المستويات الآمنة كأحد العوامل التي تساهم في تنفيذ هذا الاتفاق.

- نجح اتفاق باريس في التغلب على العراقيل التي كانت تواجه المبدأ الأساسي في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ وهو "وضع مسؤوليات مشتركة ولكنها متفاوتة ومراعاة قدرات الدول" من خلال الإبقاء على الالتزامات الحالية المفروضة على الدول المتقدمة مع ترك الباب مفتوحاً لزيادة المساهمات من جانب الدول النامية التي تنتج انبعاثات على وشك أن تتخطي الانبعاثات التي تنتجها الدول المتقدمة سواء من حيث القيم المطلقة أو القيم التاريخية.

- ينظر الكثيرون إلى اتفاق باريس باعتباره أفضل نتيجة ممكنة، ولكن الاتفاق يضع فقط الإطار الدولي الذي يحفز الدول على زيادة الأهداف الطموحة والإجراءات التي تنوي تطبيقها؛ ولهذا يتوقف نجاح اتفاق باريس على ما إذا كان سينجح في تحفيز الدول على زيادة الأهداف الطموحة التي تضعها وقدرتها على تحقيق هذه الأهداف.

- على المدى البعيد، ربما يساعد اتفاق باريس في تكوين صورة أفضل عن مناخ الاستثمار في الطاقة النظيفة ومنشآت البنية التحتية الخضراء "الصديقة للبيئة" مما يخلق فرصاً اقتصادية جديدة في المجالات التي تضطلع فيها دولة الإمارات العربية المتحدة بدور إقليمي رائد مثل الطاقة المتجددة. أمّا على المدى القريب، فإن التأثير المباشر لاتفاق باريس على أسعار النفط يبدو ضئيلاً. ومع هذا فإن الاتفاق يؤكد على أهمية مواصلة دولة الإمارات العربية المتحدة مسيرتها نحو تنويع الاقتصاد.

- إذا قررت دولة الإمارات العربية المتحدة الانضمام لهذه الاتفاقية، فإن عليها التأكيد على المساهمة المحددة على المستوى الوطني (NDC) والعمل على زيادتها بصفة دورية. كما يتعين على الدولة أيضاً، في حال الانضمام للاتفاقية، إعداد تقارير عن الانبعاثات الخاصة بها، وعن مستوى التقدم في تنفيذ تدابير الحد من الانبعاثات. وتعتبر المساهمة المعتمدة المحددة وطنياً (INDC) لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي تم تسليمها في أكتوبر 2015، نقطة بداية قوية في هذا الصدد، على أن تواصل الدولة بناء وتعزيز قدراتها المؤسسية الوطنية لتتمكن من المشاركة بأفضل صورة ممكنة في إطار العمل الجديد.

تعزيز منهج التنفيذ الذي يتجه "من الأسفل إلى أعلى" في مواجهة تغير المناخ

شهد العقدان ونصف العقد الماضيان تصاعداً مُستمراً في التوافق الدولي حول الضرورة العاجلة لاتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة تغير المناخ. وطبقاً لما ورد في آخر التقارير التي نشرتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فإنه إذا استمرت المعدلات الحالية في انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى العالم فسيصبح من الصعب للغاية في منتصف القرن الحادي والعشرين تجنب الاحترار العالمي الخطير الذي يزيد عن درجتين مئويتين 2° مقارنة بالمستوى الذي كانت عليه درجة الحرارة في الفترة السابقة للثورة الصناعية، ومن ثم يجب تسريع وتيرة الحد من الانبعاثات على مستوى العالم على مدار العقود المقبلة. وتتركز معظم هذه الجهود في زيادة الاهتمام بمصادر الطاقة منخفضة الكربون (لأن إنتاج الطاقة واستهلاكها يساهم بنسبة الثلثين في إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى العالم)، وذكّرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أيضاً أن انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى العالم لا بد أن تصل إلى "الصفر" بحلول عام 2100 لكي تكون هناك فرصة لعدم تجاوز حاجز الدرجتين المئويتين في ارتفاع درجة الحرارة.

أبرمت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) في 1992 لمواجهة تحديات تغير المناخ. وينقسم العالم بموجب هذه الاتفاقية إلى مجموعتين: حيث أدرجت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في "المرفق الأول"، في حين تم تصنيف الدول الأخرى باعتبارها دولاً نامية أو دولاً "غير مدرجة في المرفق الأول"، وتصلح البلدان الصناعية بالتزامات إضافية تتضمن تقديم الدعم والمساعدة للدول النامية على أساس أن الدول الصناعية تتحمل المسؤولية التاريخية عن التسبب في تغير المناخ.

ولا تضع أول اتفاقية دولية ملزمة قانونياً بشأن المناخ، وهي بروتوكول كيوتو لعام 1997، أهدافاً ملزمة للحد من الانبعاثات إلا على الدول المدرجة في المرفق الأول، وتسبب القرار الأمريكي بعدم التصديق على البروتوكول من منطلق أن الدول ذات الاقتصادات المؤثرة الأخرى مثل الصين والهند لا تلتزم به في جعل هذا البروتوكول يلا جدوى، ولا تساهم الدول المدرجة في فترة الالتزام الثانية للبروتوكول الممتدة من 2013 إلى 2020 إلا بنسبة 12% تقريباً في إجمالي الانبعاثات على مستوى العالم.

وإدراكاً منها لحقيقة أن تغير المناخ من التحديات العابرة للحدود التي تستدعي تضامراً جهود الجميع فإن الدول بدأت منذ 2005 تقريباً في السعي للتوافق على نظام متعدد الأطراف قائم على قواعد محددة ليكون إطار عمل عالمي في مواجهة تحديات تغير المناخ مع مراعاة معايير الكفاءة والنزاهة والمساواة. واستمرت هذه المفاوضات لمدة عشر سنوات، وركزت على التعامل مع حقيقة أن "جوانب في العالم تغيرت، في حين بقيت جوانب أخرى على حالها" منذ 1992؛ بمعنى أنه في حين أن الدول النامية تنتج في يومنا هذا ثلثي الانبعاثات على مستوى العالم وستتخطى في المستقبل القريب الدول الرئيسية المسؤولة عن الانبعاثات تاريخياً (الانبعاثات التراكمية) فما تزال هناك جوانب ملموسة من انعدام المساواة، ويحتمل أن تعاني الدول الأكثر فقراً والأكثر تعرضاً لمخاطر تغير المناخ، وهي الدول الأقل نمواً والدول النامية الواقعة في جزر صغيرة، أشد المعاناة رغم أن هذه الدول لم تساهم إلا بنسبة ضئيلة في تغير المناخ.

اتفقت 195 دولة في ديسمبر 2015 في باريس على أول اتفاقية دولية من نوعها تُطبّق على مستوى العالم وذات طبيعة ملزمة قانونياً بشأن تغير المناخ. جدير بالذكر أن المفاوضات حول اتفاق باريس قد استمر لمدة أربع سنوات، حيث يتألف الاتفاق من اثنتي عشرة صفحة، إضافة إلى تسع عشرة صفحة من نصوص القرارات ذات الصلة. ويوصف الاتفاق بأنه إطار عمل متكامل لتحفيز الجهود على مستوى العالم لمواجهة تغير المناخ.

بالرغم من توصيف اتفاق باريس بصفة عامة على أنه انتصار لمبادئ تعددية الأطراف وتحقيق أفضل نتيجة ممكنة، إلا أنه لن يحل في حد ذاته دون حدوث تغيرات كارثية في المناخ، وهذه التغيرات الكارثية لن نستطيع تجنبها إلا إذا نجحت الدول والأطراف غير الدولية في تنفيذ الاتفاق على مستوى العالم "الكلمات المكتوبة بحروف مائلة يرد شرحها في مسرد المصطلحات في نهاية الوثيقة". ومن هذا المنطلق فإن السنوات الخمس أو العشر المقبلة ذات أهمية بالغة في تحديد مدى نجاح الاتفاق.

تتضمن هذه النظرة التحليلية من أكاديمية الإمارات الدبلوماسية شرحاً تفصيلياً لاتفاق باريس، مع تسليط الضوء على دور الاتفاق في الاستجابة العالمية لتغير المناخ، وعرض بعض عناصره الرئيسية. كما تبين أيضاً التقييم المبدئي للتداعيات المباشرة وغير المباشرة لاتفاق باريس على دولة الإمارات العربية المتحدة، وينطبق معظم هذا التقييم أيضاً على الدول النامية الأخرى المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع.

أهمية الموضوع لدولة الإمارات العربية المتحدة

يحمل اتفاق باريس عدداً من التأثيرات المباشرة، والتأثيرات غير المباشرة المحتملة على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنها ما يلي:

- الحاجة إلى إعداد وتسليم تقرير عن "المساهمة المحددة وطنياً" (NDC)، على أن تشمل هذه المساهمة تدابير تقليل انبعاثات غازات الدفيئة أو الحد منها (غازات الاحتباس الحراري). وبالرغم من عدم وجود التزام قانوني بتحقيق الأهداف المقررة في المساهمة المحددة وطنياً، فإنه يجب على الدول تحديث هذه المساهمات بصفة دورية، بحيث تطرح كل مساهمة تقدماً ملموساً مقارنة بما تم.
- الحاجة إلى إعداد تقارير كل عامين عن انبعاثاتها من غازات الدفيئة (GHG) على الصعيد الوطني، ومستوى التقدم في تنفيذ تدابير تقليل الانبعاثات أو الحد منها، وسيتم مراجعة هذه التقارير من قبل خبراء فنيين ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- استكشاف الفرص الاقتصادية المرئّقة نتيجة تكوين صورة أفضل عن مناخ الاستثمار في الطاقة النظيفة ومنشآت البنية التحتية المستدامة جراء المشاركة العالمية في تنفيذ اتفاق باريس، علاوة على التأثير بعيد المدى المحتمل على الطلب على النفط وعلى أسعاره.

العناصر الرئيسية في اتفاق باريس

من بين العناصر الأساسية في اتفاق باريس ونصوص القرارات المرفقة به (ويُشار إليهم مجتمعين بتبنيّة مؤتمر باريس) هناك أربعة عناصر رئيسية على الأقل نلقي عليها الضوء في هذه الوثيقة وهي: أهداف طموحة بعيدة المدى، المرونة في التمييز والتفريق بين الدول، الضمانات حول الدعم والمساندة، وآليّة التنفيذ القائمة على الطموح.

(أ) تبني هدف طموح بعيد المدى للحد من ارتفاع درجة الحرارة والانبعاثات: اشتمل اتفاق باريس - بخلاف معظم التوقعات - على إشارة إلى درجة حرارة 1.5 مئوية علاوة على درجة الحرارة المستهدفة المتفق عليها مسبقاً وهي أقل من 2 درجة مئوية. وقد طالبت الدول الواقعة في جزر صغيرة كثيراً بالحد من ارتفاع درجة الحرارة عند 1.5 مئوية وشددت على أهمية ذلك لتجنب اختفائها من الوجود. وتتضمن غايات الاتفاق الآن هدفاً بالإبقاء على "...الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية تحت مستوى 2 درجة مئوية عما كانت عليه درجات الحرارة قبل الثورة الصناعية وبذل الجهود للحد من ارتفاع درجة الحرارة عند 1.5 درجة مئوية...". كما يشمل اتفاق باريس هدفاً للأطراف "لإيقاف تزايد انبعاثات غازات الدفيئة في أقرب وقت ممكن" وتحقيق التوازن بين انبعاثات غازات الدفيئة بشرية المنشأ من منابعها وإزالتها بواسطة البواليع في النصف الثاني من هذا القرن.

ماذا يعني ذلك: يمكننا أن نقول من الناحية العمليّة إن أهداف الحد من ارتفاع درجة الحرارة والانبعاثات المستهدفة هي إشارات سياسية؛ فالهدف منها هو توصيل رسالة إلى مجتمع الأعمال والأسواق بأن هناك توافقاً دولياً بعيد المدى بين الحكومات على ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لتقليل انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى العالم ومواجهة التأثيرات السلبية لتغير المناخ. وبينما يعتقد الكثيرون أن الإبقاء على زيادة درجة الحرارة تحت 1.5 درجة مئوية لم يُعدّ ممكناً في الوقت الحاضر، فإن إضافته إلى الاتفاق - بحسب وجهة النظر هذه - هو تأكيد على التضامن مع الدول والمجموعات الأكثر تعرضاً لمخاطر تغير المناخ واتساق مع نتائج إحدى المراجعات التي تمت ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الفترة من 2013 إلى 2015 والتي انتهت إلى أن ارتفاع درجة الحرارة المستهدف، وهو 2 درجة مئوية، غير كافي. كما يتوافق الهدف بعيد المدى للحد من الانبعاثات مع آخر ما توصل إليه العلم بضرورة الإبقاء على ارتفاع درجة الحرارة تحت مستوى 2 درجة مئوية.

وأدركت الدول بعد محاولات التجزئة والخطأ، وخصوصاً بعد إخفاق مؤتمر كوبنهاجن لتغير المناخ في 2009، أن إبرام اتفاق يضع حدوداً لانبعاثات الدول بطريقة قائمة على التحديد تنجّه "من أعلى إلى أسفل" من الطول المحكوم عليها بالفشل سياسياً بسبب بنية النظام الدولي القائمة على الدول ذات السيادة، ولكي تنضم دول العالم إلى اتفاقية باريس فكان لا بد أن يقوم هذا الاتفاق على منهج تنفيذ يتجّه "من الأسفل إلى أعلى" بحيث تلتزم الدول بتعهدات تعتمد على تقييم ذاتي لما تعتبره الدول حصة عادلة ومساهمة "طموحة" من جانبها.

ومع هذا فإن هذه الطريقة التي تعتمد على "التمييز الذاتي" قد تنطوي على نقطة ضعف مؤثرة وهي أن تعهدات الدول قد لا "تتلقح" بصورة تلقائية اليقّاد للزمام لتجنب التغيرات الخطيرة في المناخ. ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة فإن مساهمات تقليل الانبعاثات والتمويل التي قدمتها الدول في فترة الإعداد لمؤتمر باريس 2015 ستؤدي - إذا تم تنفيذها - إلى ارتفاع في متوسط درجة الحرارة العالمية مقداره ثلاث درجات مئوية مقارنة بالمستويات التي كانت عليها درجة الحرارة قبل الثورة الصناعية. بالإضافة إلى ما سبق فإن إعلانات النوايا السياسية سريعاً ما يطويها النسيان إذا لم يكن هناك نظام متابعة فعّال أو قواعد متبعة حول إعداد التقارير، وظهر ذلك جلياً في إخفاق مؤتمر كوبنهاجن في 2009.

ويسعى اتفاق باريس إلى معالجة نقاط الضعف هذه في منهج التنفيذ الذي يتجه من أسفل إلى أعلى من خلال إنشاء نظام متابعة فعّال يحدد المستوى المتوقع من مساهلة الدول على التعهدات التي قطعها على نفسها، ويضمن المقارنة بين مستوى التقدم لجميع الدول مع المستوى المحدد من قبل العلماء المختصين. ويتضمن الاتفاق إشارات محددة إلى مجالات العلم والمعرفة ومنها ضرورة الحد من انبعاثات غازات الدفيئة بأسرع وقت ممكن ومساهمة جميع الدول في إنجاز هذا الهدف. وربما من بين أهم العناصر في الاتفاق هو إنشاء آليتين لتشجيع الدول على زيادة مستوى الطموح في مساهماتها: فالأعضاء في الاتفاقية من المتوقع أن يقوموا بمراجعة المساهمات المحددة على المستوى الوطني كل خمس سنوات بهدف زيادتها، وهذه المساهمات تعتمد على تقييم مستوى تقدم جميع الدول في تنفيذ الاتفاق والذي يتم أيضاً كل خمس سنوات.

المربع الأول: المَعَالِمُ الرئيسية في تاريخ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

- 1992:** إبرام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في ريو دي جانيرو، البرازيل.
- 1994:** سريان اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- 1995:** تنظيم أول مؤتمر للأطراف (COP) في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في برلين، ألمانيا.
- 1997:** إبرام بروتوكول كيوتو في كيوتو، اليابان.
- 2005:** سريان بروتوكول كيوتو.
- 2005:** بدأ الفريق العامل المخصص المعني بالنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو (AWG-KP) العمل للتوصل إلى اتفاق بشأن الالتزامات فيما بعد 2012 على البلدان الصناعية.
- 2007:** بدأ الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية (AWG-LCA) العمل للتوصل إلى اتفاق بشأن "تبنيّة" يتم تقديمها إلى مؤتمر الأطراف COP لتبنيها واعتمادها.
- 2008:** بدأت فترة الالتزام الأولى في بروتوكول كيوتو (انتهت في 2012).
- 2009:** الدورة الخامسة عشر لمؤتمر الأطراف COP 15 في كوبنهاجن بالدمارمك تحيط علماً باتفاق كوبنهاجن بعد الإخفاق في تبنيّة تبنيّة ما.
- 2011:** الدورة السابعة عشر لمؤتمر الأطراف COP 17 في ديربان بجنوب أفريقيا تؤسس الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز (ADP) مع تكليفه باستحداث "بروتوكول أو وثيقة قانونية أخرى أو تبنيّة يتم الاتفاق عليها لها قوة قانونية بموجب الاتفاقية ويتم تطبيقها على جميع الأطراف" بحلول عام 2015. في الفترة بين 2011 إلى 2015، عقّد الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز 15 اجتماعاً في المجمع.
- 2013:** بدأت فترة الالتزام الثانية في بروتوكول كيوتو (تنتهي في 2020).
- 2015:** الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف COP 21 في باريس بفرنسا تتبني اتفاق باريس كأول اتفاقية عالمية ملزمة قانونياً بشأن تغير المناخ.

إِصَاقَةً إِلَى ذَلِكَ فَإِنِ اتَّفَاقَ بَارِيسَ يَنْصُ عَلَى اسْتِحْدَاطِ طَرِيقِ لِلِإِجْرَافَاتِ الْمَحَاسِبِيَّةِ لِلتَّمْوِيلِ الْعَامِ لِبرَامِجِ تَغْيِيرِ الْمَنَاحِ. وَيُشِيرُ اتَّفَاقُ بَارِيسَ إِلَى أَمْهِمِيَّةِ الْأَمْوَالِ الْحُكُومِيَّةِ الْعَامَّةِ فِي بَرَامِجِ تَغْيِيرِ الْمَنَاحِ وَلَكِنَّهُ يُعَيِّرُ ضَرُورَةَ تَنْوِيحِ قَاعِدَةِ مَصَادِرِ التَّمْوِيلِ، وَيَشَدِّدُ أَيْضاً عَلَى أَمْهِمِيَّةِ تَمْوِيلِ تَدَابِيرِ التَّكْيِيفِ، وَهُوَ مَوْضُوعُ تَضَعُهُ الْكَثِيرُ مِنَ الْبِلْدَانِ النَّامِيَّةِ ضَمْنَ الْأَوْلِيَّاتِ.

ماذا يعني ذلك: كانت الكثير من البلدان النامية تتوقع من الدول المتقدمة تعهدات أكثر طموحاً وواقعية في تمويل برامج تغير المناخ. وربما تشعر هذه الدول بالإحباط جراء تمديد هدف المائة مليار دولار أمريكي إلى عام 2025 وأن هدف تعبئة الموارد "الجماعي" يشير ضمناً إلى أنه من المتوقع بحلول هذا التاريخ أن تساهم البلدان النامية أيضاً في تحقيق ذلك، غَيْرَ أَنَّ الاتِّفَاقَ لَا يَضَعُ مِنَ النَّاحِيَةِ الْعَمَلِيَّةِ أَيَّ التَّزَامَاتِ بِشَأْنِ التَّمْوِيلِ عَلَى الْبِلْدَانِ النَّامِيَّةِ وَمِنْهَا دَوْلَةُ الْإِمَارَاتِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُتَّحِدَةِ وَلَكِنَّهُ يَشْجَعُ "الْأَطْرَافَ الْأُخْرَى" وَحَسَبَ عَلَى تَقْدِيمِ التَّمْوِيلِ طَوْعاً لِبرَامِجِ تَغْيِيرِ الْمَنَاحِ.

الإجراءات المحاسبية لتمويل برامج المناخ هي طريقة أخرى لتقديم ضمانات حول الالتزام بالمسار المحدد نحو إنجاز الهدف الموضوع مسبقاً. ومع ذلك فإن تعريف تمويل المناخ في حد ذاته مثار خلاف بين الدول وكذلك دور التمويل العام في إجمالي الأموال التي تقوم الدول المتقدمة بتجميعها. وتُشَدِّدُ الْبِلْدَانُ النَّامِيَّةُ بِصِفَةِ عَامَّةٍ عَلَى أَنَّ تَدْفِقاتِ التَّمْوِيلِ الْعَامِ هِيَ الْمَصْدَرُ الرَّئِيسِيُّ لِتَمْوِيلِ بَرَامِجِ الْمَنَاحِ. فِي حِينِ تَحْتَجُّ الْبِلْدَانُ الْمُتَقَدِّمَةُ بِأَنَّ الْمَصَادِرَ الْأُخْرَى لِتَمْوِيلِ جُزءٍ كَبِيرٍ وَأَسَاسِيٍّ مِمَّا سَيُتَمِّمُ تَعْبِئَتَهُ مِنْ مَوَارِدِ. وَوَجْهَتِ الْكَثِيرُ مِنَ الْبِلْدَانِ النَّامِيَّةِ وَالْمُنظَّمَاتِ غَيْرِ الْحُكُومِيَّةِ انْتِقَادَاتٍ لِتَقْرِيرِ نَشْرَتِهِ مِنْظَمَةُ التَّعَاوُنِ الْاِقْتِصَادِيِّ وَالتَّنْمِيَّةِ قَبْلَ مُؤْتَمَرِ بَارِيسَ تَضَمَّنَ تَقْدِيرًا لِإِجْمَالِي الْمَبَالِغِ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ الَّتِي تَمَّ تَجْمِيعُهَا لِبرَامِجِ الْمَنَاحِ فِي 2014 بِمَبْلَغِ 62 مِليَارِ دُولَارٍ أَمْرِيكِيٍّ بِسَبَبِ مَنَهْجِيَّةِ الْعَمَلِ الَّتِي اعْتَمَدَ عَلَيْهَا، وَوَجْهَتِ بَعْضُ هَذِهِ الدُولِ وَالْمُنظَّمَاتِ انْتِقَادَاتٍ لِلتَقْرِيرِ بِأَنَّهُ يَاقُومُ عَلَى "الحساب المزدوج، ووضع العلامات المضللة وإبداء بيانات على غير الواقع". ووضع اتفاق باريس، في إطار الاستجابة لمخاوف البلدان النامية، نظماً لإنشاء منهجية محاسبية مشتركة للتمويل العام، وهذه المنهجية قد تساعد في إضفاء الوضوح على هذا الموضوع الحساس.

(د) إنشاء نظام يهدف إلى تشجيع الدول على تبني أهداف متزايدة الطموح لسد الفجوة بين ما يحدده العلم وما يرد في تعهدات الدول: يَنْصُ اتَّفَاقُ بَارِيسَ عَلَى دَوْرَاتٍ لـ: تَسْلِيمِ الْمَسَاهِمَاتِ الْمَحْدُدَةِ عَلَى الْمَسْتَوَى الْوَطْنِيِّ (NDC)، وإعداد التقارير ومراجعة الإجراءات والدعم، واستعراض مستوى التقدم الجماعي نحو تحقيق الأهداف بعيدة المدى.

(ب) الإبقاء على "التمييز" بين الدول المتقدمة والدول النامية وإعطاء المرونة للدول لاتخاذ تدابير أكثر طموحاً بمرور الوقت:

تحديد المسؤولية هو محور الجهود الدولية لمواجهة تغير المناخ. ولذلك فإن التمييز بين التزامات الدول بطريقة عادلة ولكنها مرنة كان أحد أبرز التحديات الرئيسية التي تواجه مؤتمر باريس. يُعَيِّرُ الاتِّفَاقَ - كَنَقْطَةِ بَدَايَةِ - بِأَنَّ الدُولَ الْمُتَقَدِّمَةَ تَحْتَمِلُ مَسْئُولِيَّةَ الْاِضْطِلَاعِ بِدَوْرِ الْقِيَادَةِ نَتِيجَةً مَسَاهِمَتِهَا الْأَكْبَرَ جَمْعاً عَلَى مِدَارِ التَّارِيخِ فِي انْبِعَاطَاتِ غَازَاتِ الدَّفِئَةِ، وَيُعَيِّرُ كَذَلِكَ بِأَنَّ الدُولَ تَخْتَلِفُ فِي قَدْرَاتِهَا وَظُرُوفِهَا. وَسَعِيًّا لِلتَّوَصُّلِ إِلَى حُلٍّ وَسَطٍ بَيْنَ الدُولِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَالدُولِ النَّامِيَّةِ فَإِنَّ اتَّفَاقَ بَارِيسَ يَضِيفُ مَصْطَلَحَاتٍ جَدِيدَةً لِاسْتِيعَابِ وَجْهَاتِ نَظَرِ الدُولِ الْمُتَقَدِّمَةِ بِأَنَّ الْعَالَمَ قَدْ تَغَيَّرَ ("كما ورد في نص الاتفاق" في ضوء اختلاف الظروف الوطنية") ولكنه يشمل أيضاً عبارات للتعبير عن إضرار الكثير من الدول النامية على ضرورة الإبقاء على التفريق أو "التمييز بين الدول". ويضم الاتفاق نصوصاً بشأن التمويل وغيرها من وسائل الدعم والمساندة لتمكين الدول النامية من "بذل المزيد".

ماذا يعني ذلك: تشمل المواد الرئيسية لاتفاق باريس ومنها نصوص تخفيف آثار الضرر، والتكيف، والتمويل، والتكنولوجيا، وبناء القدرات، والشفافية عناصر عن التمييز بين ما هو متوقع من الدول المتقدمة وما هو متوقع من الدول النامية. وفي الوقت نفسه يعطي الاتفاق المرونة للدول المستعدة والقادرة على وضع أهداف أو تدابير متزايدة الطموح في القيام بذلك، ويعني هذا من الناحية العملية للدول النامية عدم إضافة التزامات جديدة.

ففي حالة التخفيف من آثار تغير المناخ على سبيل المثال، من المتوقع أن تقوم الدول المتقدمة بوضع أهداف للحد من القيم المطلقة لانبعاثات غازات الدفيئة في كل قطاعات الاقتصاد. وما تزال الدول النامية تتمتع بالإعفاء من هذا الشرط ولكنها ينبغي أن تواصل تعزيز جهودها في مجالات تخفيف آثار الضرر، حيث يحثها الاتفاق على العمل على وضع أهداف لجميع قطاعات الاقتصاد بمرور الوقت مع مراعاة ظروفها الوطنية. وسوف تستمر الدول النامية أيضاً في تلقي الدعم والمساعدة لتنفيذ تدابير تخفيف آثار الضرر الناجم عن تغير المناخ.

(ج) النَّصُّ عَلَى ضَمَانَاتِ بِشَأْنِ اسْتِمْرَارِ الدَّعْمِ الْمَالِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ أَشْكَالِ الدَّعْمِ وَالْمَسَاعَدَةِ مِنَ الدُولِ الْمُتَقَدِّمَةِ إِلَى الدُولِ النَّامِيَّةِ:

يَحَقِّقُ اتَّفَاقُ بَارِيسَ عِدَّةَ نَتَائِجٍ مُتَبَايِنَةٍ مِنْ خِلَالِ النَّصِّ عَلَى ضَمَانَاتِ بِشَأْنِ تَمْوِيلِ بَرَامِجِ مَوَاجَهَةِ تَغْيِيرِ الْمَنَاحِ؛ فَهُوَ يَؤَكِّدُ أَنَّ الدُولَ الْمُتَقَدِّمَةَ "تلتزم بتقديم الموارد المالية لمساعدة [الدول] النامية في كل من تدابير تخفيف آثار تغير المناخ، والتكيف" ويضع شروطاً لإعداد التقارير كل عامين في هذا الصدد. ومن حيث الأهداف الكمية فإنه يؤكد أيضاً على التعهد الذي قطعه الدول المتقدمة في مؤتمر كوبنهاجن لتجمع فيما بينها بحلول 2020 مبلغاً وقدره 100 مليار دولار أمريكي سنوياً لتمويل برامج مكافحة تغير المناخ، وكذلك ينص الاتفاق على تمديد هذا الهدف حتى عام 2025. وسيتم وضع هدف جماعي جديد لتعبئة الموارد محدد بالكميات للفترة اللاحقة لهذا التاريخ.

• **الالتزامات المتعلقة بتدابير التخفيف من آثار تغير المناخ:** عندما تصبح دولة الإمارات العربية المتحدة أحد الأعضاء في اتفاق باريس فلا بد أن تقوم - مثل باقي الأعضاء - بالتأكيد على أول مساهمة محددة وطنياً NDC خاصة بها، وينبغي أن تتضمن هذه المساهمة تدابير للتخفيف من آثار تغير المناخ (الحد من الانبعاثات). وما لم تقرر دولة الإمارات العربية المتحدة خلاف ذلك، فإن مساهمتها المحددة وطنياً ستقوم على المساهمة المعتمدة المحددة وطنياً (INDC) التي تم تسليمها في نوفمبر 2015 وتتضمن هدفاً للطاقة النظيفة وقدره 24% بحلول عام 2021. وعلى الدول التي تتضمن أول مساهمة محددة وطنياً منها إطاراً زمنياً (مثل عام مستهدف) حتى عام 2025 تقديم مساهمة جديدة NDC بحلول عام 2020. ومن المتوقع تبادل التقارير اللاحقة كل خمس سنوات بعد هذا التاريخ.

وتجدر الإشارة إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة غير مطالبة باعتبارها إحدى البلدان النامية بتقديم دعم ومساعدة (تمويل) لبرامج تغير المناخ، ولكنها يجب أن تُدرج معلومات عن تدابير التكيف في المساهمة المحددة وطنياً NDCs المقدمة منها. واستجابة لرغبات دول مجلس التعاون الخليجي، فإن اتفاق باريس ينص تحديداً على السماح للدول بإحصاء المكاسب المشتركة للتخفيف من آثار تغير المناخ باعتبارها ضمن تدابير التخفيف من آثار الضرر سواء كانت هذه المكاسب المشتركة ناتجة من إجراءات التكيف أو خطط التنوع الاقتصادي.

• **التزامات إعداد التقارير:** من المتوقع أيضاً أن تقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بإعداد تقارير كل عامين عن انبعاثات غازات الدفيئة ومستوى تقدمها في تنفيذ التدابير الوطنية للتخفيف من آثار تغير المناخ. ولا يوجد التزام قانوني على أي دولة لإنجاز المساهمة المحددة وطنياً الخاصة بها، ولكن كل التقارير المتعلقة بهذا الموضوع سيتم نشرها على الموقع الإلكتروني للأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ و/أو في سجل عام.

• **الفرص المتعلقة بالمشاركة:** من المقرر أن تستحدث الدول الأعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المؤسسات والعمليات الجديدة في إطار الاستعداد لدخول اتفاق باريس حيز التنفيذ، فمثلاً في مجال استحداث التقنيات الجديدة ونقلها تم إنشاء إطار عمل جديد للتكنولوجيا في باريس، وسيتم الإعلان عن تفاصيل هذا الإطار اعتباراً من 2016. وتتيح الخطوات المشابهة لهذه العملية فرصاً لدولة الإمارات العربية المتحدة للمشاركة في صياغة البنية المؤسسية للاتفاق.

فضلاً عن ذلك فإن اتفاق باريس قد يخلق فرصاً اقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة ويُعرضها لتحديات جارية التسريع المحتمل في وتيرة الانتقال العالمي إلى اقتصاديات يكون معدل الكربون فيها صفر، ومن هذه الفرص الاقتصادية والتحديات ما يلي:

وكل الأعضاء المشاركين في الاتفاق مطالبون بإعداد المساهمات المحددة وطنياً NDCs وتسليمها وتحديثها، وينبغي أن تتضمن هذه المساهمات تدابير لتخفيف آثار الضرر الناجم عن تغير المناخ (الحد من انبعاثات غازات الدفيئة). ويُجِبُ أن تمثل كل مساهمة تقدماً مقارنة بما كانت عليه في العام السابق. كما يجب على كافة الأعضاء أيضاً إعداد تقارير كل عامين عن الانبعاثات على المستوى الوطني ومستوى التقدم في تنفيذ تدابير تخفيف آثار الضرر على الصعيد الوطني، وسوف تقوم عدّة أطراف بالتدقيق على هذه المعلومات. وفي حالة إخفاق أحد الأطراف في تحقيق الهدف/الأهداف الخاصة به فسيتم معالجة هذا الإخفاق من خلال آلية تيسير الامتثال لبند الاتفاق والتي تم إنشاؤها بموجب اتفاق باريس. ولا بد أن تقوم الدول المتقدمة أيضاً بإعداد تقارير عن المساعدات المالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات التي قدمتها إلى البلدان النامية، وسيخضع ذلك للتدقيق أيضاً.

من بين العناصر الجوهرية في نظام التنفيذ الذي يتجه من أسفل إلى أعلى والذي يعتمد على تحديد الدول بنفسها لما تعتبره مساهمة عادلة وطموحة من جانبها، فإن اتفاق باريس يشمل عملية دورية لحصر وتقييم مستوى التقدم الجماعي نحو تحقيق غاية الاتفاق وأهدافه بعيدة المدى. واعتباراً من عام 2023 سيركز هذا "الحصر العالمي" على جميع العناصر (التخفيف من آثار الضرر، والتكيف، والدعم) من أجل إبلاغ الدول بالموعد المناسب لتحديث المساهمات المحددة وطنياً NDCs الخاصة بها. وتُشكّل هذه العمليات الدورية مجتمعة (المساهمات المحددة وطنياً NDCs والشفافية والجرد) العمود الفقري لـ "آلية التنفيذ القائمة على الطموح" في اتفاق باريس.

ماذا يعني ذلك: ربما تكون هذه العناصر التنظيمية هي أهم ما ورد في اتفاق باريس، لأنها تسعى إلى ضمان أن تَبْلُغَ تعهدات وإجراءات الدول في آخر المطاف المقدار الذي يحده العلم والعلماء المختصون. وبالنسبة للأطراف الأعضاء من البلدان النامية ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة وفي حالة انضمامها للاتفاق فإن هذه العناصر "من أعلى إلى أسفل" تفرض التزامات بالتخطيط الدوري وإعداد التقارير الدورية، ويتناول القسم التالي هذه الموضوعات بالتفصيل.

أهمية اتفاق باريس لدولة الإمارات العربية المتحدة

تم تَبَيّن اتفاق باريس بإجماع الآراء، وعندما تقرر دولة ما الانضمام لاتفاق ما فإنها تقوم بالتوقيع على الاتفاق ثم التصديق عليه. تشمل الموضوعات الرئيسية المؤثرة على دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا الصدد ما يلي:

- **الفرص الاقتصادية:** تسعى أجنحة التنمية الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة ومن ضمنها إستراتيجية التنمية الخضراء والإستراتيجية الوطنية للابتكار والخطط المختلفة على مستوى كل إمارة إلى تحقيق نفس الغايات الواردة في اتفاق باريس. ومن المحتمل أن يبعث اتفاق باريس برسائل سياسية إلى مجتمع الأعمال والأسواق مفادها أن جميع دول العالم التزمت فيما بينها بتسريع وتيرة التخلص من الكربون. فإذا نجحت دول العالم في تنفيذ الاتفاق فقد يؤدي إلى فرص جديدة في الاستثمار وتنويع الاقتصاد في قطاعات الطاقة النظيفة ومنشآت البنية التحتية المستدامة للحكومات وللقطاع الخاص.
- **التأثيرات الاقتصادية:** هناك حاجة لمزيد من الأبحاث والتحليل لبحث النتائج المحتملة بعيدة المدى لتنفيذ اتفاق باريس على الطلب العالمي على النفط. فعلى المدى البعيد فإن تعرض الدول المصدرة للنفط لأي ضائر في عائدات تصدير المنتجات الهيدروكربونية جراء تنفيذ اتفاق باريس يتوقف على مدى تنويع الاقتصاد في هذه الدول، والسعر العالمي المحتمل للكربون.

المربع الثاني: ما هي العوامل التي ساعدت في نجاح مؤتمر باريس

احتفت الكثير من الدول باتفاق باريس واعتبرته اتفاقاً تاريخياً بعد تبنيه في مؤتمر الأطراف. وترجع بعض جوانب هذا الاحتفاء إلى الصعوبات التي واجهتها الدول في التوصل إلى مثل هذا الاتفاق من قبل، وخصوصاً بعد مؤتمر كوبنهاجن في 2009 الذي ينظر إليه الكثيرون بوصفه إخفاقاً في الإدارة متعددة الأطراف لتغير المناخ.

وكانت مؤسسة الرئاسة الفرنسية تحت ضغوط شديدة في دورة هذا العام من مؤتمر الأطراف (COP)، لأن الدول الأعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية في عام 2011 حددت عام 2015 باعتباره الموعد النهائي للتوصل لاتفاق في هذا الصدد. ونظراً للضروّة المُلحّة لسد "مُجوة الانبعاثات" (الفجوة بين ما يحدده العلماء المختصون وما تعهد به الدول) لتجنب التكاليف الباهظة أو حدوث تغيرات خطيرة في المناخ، فإن الكثير كانوا ينظرون إلى مؤتمر باريس بوصفه الفرصة الأخيرة أمام العالم للتوافق على اتفاق متعدد الأطراف بشأن تغير المناخ.

ويمكن القول بأن أحد العوامل الرئيسية لإنجاز ما وصفه الكثير بأنه أفضل نتيجة ممكنة هو الجدية والحنكة الدبلوماسية التي اتسمت بها جهود الحكومة الفرنسية. وقد بدأت هذه الجهود في أوائل عام 2015 وشملت عدة اجتماعات وزارية قبل مؤتمر الأطراف، وتوجت بتنظيم مُحكَم ودقيق لضمان الشفافية وتمثيل الجميع، وتمت إتاحة النص التفاوضي في أيدي الأطراف على مدار الأسبوعين اللذين عُقد فيهما المؤتمر. وشارك أكثر من 150 من رؤساء الدول ورؤساء الحكومات في قمة القادة التي عُقدت في اليوم الأول من المؤتمر، ويقول البعض إن هذه القمة أعطت دفعة سياسية مهمة لنجاح المؤتمر. وفي الوقت نفسه فإن مؤسسة الرئاسة الفرنسية طبقت أحد الدروس المستفادة من مؤتمر الأطراف في كوبنهاجن وهو عدم ترك القرار النهائي في أيدي رؤساء الدول، واستطاعت بمهارة تطبيق أفضل الممارسات من مؤتمرات الأطراف الأخرى مثل نظام الطاولة المستديرة الوزارية المفتوحة indaba الذي استخدم في جنوب أفريقيا.

ونهدت الدول الرئيسية المسببة للانبعاثات بدور رئيس أيضاً، حيث أعلن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والصين عن أهداف ذروة جديدة/أهداف للحد من الانبعاثات في أواخر 2014. وعندما بدأ مؤتمر باريس فإن أكثر من 180 دولة كانت قد سلّمت مساهماتها المعتمدة والمحددة وطنياً INDC، وعُقدت عدة اجتماعات وزارية تحضيرية، وألقى قادة الرأي كلمات الدعم والتشجيع ومنهم بان كي مون وليناردوا دي كابريلو والبابا فرانسيس. وشهدت الفترة التحضيرية لمؤتمر باريس الإعلان عن تعهدات مالية بعشرات المليارات من الدولارات الأمريكية.

ومن الإنجازات الهامة التي حققتها الدول الـ 195 في مؤتمر الأطراف بباريس هي قدرتهم على التوافق على تَبْيِجَة جوهرية تُلبي التوقعات العامة لمعظم الدول (وهذه هي الطريقة الوحيدة في الواقع التي تتبنى بها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ القرارات). ولا جدال في أن طريقة تنظيم وتنفيذ مؤتمر الأطراف بباريس لها دور رئيس في تحقيق هذه النتيجة. (انظر أيضاً القسم المتعلق بـ: العناصر الرئيسية في اتفاق باريس)

التعليقات الختامية

ووضعت أكثر من 400 مدينة و100 شركة أهدافاً تتعلق بتخفيف الآثار الناتجة عن تغير المناخ، وقدمت عدّة بنوك تنمية ومؤسسات مالية ومشروعات تجارية تعهدات مالية بمليارات الدولارات الأمريكية في هذا الصدد، كما كُثِفَ النقاب عن شراكات متعددة الأطراف حول إجراءات مواجهة تغير المناخ في مجالات كثيرة منها الحد من انبعاثات كربون الغابات وتقليل انبعاثات غاز الميثان ووضع تسعيرة للكربون. ولا تقل التدابير التي تقوم بها هذه الأطراف أهمية عن الإجراءات الحكومية في تحديد مدى نجاح اتفاق باريس على المدى البعيد.

أمّا بالنسبة لمنطقة الخليج العربي فإن دولة الإمارات العربية المتحدة في موقع يؤهلها للمشاركة البناءة في اتفاق باريس. ومثلما هو الحال مع كل الدول الأخرى فإن الانضمام للاتفاق باريس يقتضي أن تقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بإعداد نظام فعّال لإعداد التقارير عن انبعاثات غازات الدفيئة على المستوى الوطني وأن تضمن الدولة أن المساهمات المحددة وطنياً NDCs جزء لا يتجزأ من أجندة التنمية الوطنية الخاصة بها.

إن المشاركة النشيطة في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على مدار السنوات المقبلة ستضمن مراعاة الأولويات الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة في العملية التي تضع البنية المؤسسية لنظام مواجهة تغير المناخ بعد عام 2020. وبالرغم من أن الآثار بعيدة المدى لاتفاق باريس على دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول المصدرة للنفط لم تتضح معالمها بعد إلا أن مناخ الاستثمار المتوقع في التقنيات والطلول منخفضة الكربون وتلك المقاومة لآثار تغير المناخ من المحتمل أن يفتح المجال واسعاً لفرص جديدة في التنويع الاقتصادي سواء داخل الدولة أو خارجها.

تمت صياغة اتفاق باريس بحيث يرسل رسالة قوية إلى مجتمع الأعمال والأسواق بأن هناك التزاماً بعيد المدى بين الدول لمواجهة تغير المناخ. وربما كان الاتفاق هو أفضل حل وسط ممكن؛ فهو اتفاق جيد ولكنه ليس كافياً لأن نجاحه يتوقف على مدى تنفيذ الدول له. إن تحقيق الغاية الواردة في اتفاق باريس (وهي الإبقاء على ارتفاع درجة الحرارة تحت مستوى 2 أو 1.5 درجة مئوية) يفرض على الدول بلوغ ذروة انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى العالم في أسرع وقت ممكن والوصول إلى معدل الصفر من الانبعاثات في النصف الثاني من هذا القرن، ولن يتحقق ذلك بدون تغييرات جذرية في اقتصادات الدول.

ستحدد السنوات الخمس أو العشر المقبلة المصير الذي سيؤول إليه الاتفاق. فحتى يدخل اتفاق باريس حيز التنفيذ بحلول عام 2020 يجب أن تقوم 55 دولة تساهم بنسبة لا تقل عن 55% من انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى العالم بالتصديق عليه أو قبوله أو اعتماده أو الانضمام إليه. ومن المنتظر أن يتم على مدار السنوات الخمس القادمة أيضاً استحداث عدد من المؤسسات والآليات ومناهج العمل الرئيسية لتكون الأساس الذي يقوم عليه تنفيذ اتفاق باريس. يتوقف نجاح الاتفاق إلى حد بعيد على ما إذا كان نظام المساهمات المحددة وطنياً NDCs وآلية الشفافية والحصص العالمي سينجح في تشجيع الدول على تقديم أهداف متزايدة الطموح على مدار العقد المقبل أو فترة مقارنة لذلك، وعلى قدرتها على تنفيذ هذه المساهمات.

في الوقت نفسه فإن الحكومات لن تضطلع بمفردها بمسؤولية تنفيذ تدابير مواجهة تغير المناخ وتقديم الدعم والمساعدة. حيث يتزايد الدور الذي تقوم به الأطراف غير الحكومية يوماً بعد يوم وظهر ذلك جلياً في مؤتمر باريس، حيث تشير بعض التقديرات إلى أنه تم الإعلان عن أكثر من 10,000 مبادرة جديدة لمواجهة تغير المناخ في الفترة التحضيرية للمؤتمر وفي أثنائه، ومن بينها جزء كبير من الأطراف غير الحكومية.

مسرد المصطلحات: المصطلحات المتعلقة بالحكومة والإدارة الدولية لتغير المناخ

المراجع: الموقع الإلكتروني لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومؤسسة الأبحاث البرلمانية الأوروبية EPRS والمؤلف.

التكيف: يُقصد بالتكيف في سياق مواجهة تغير المناخ تعديل النظم الطبيعية أو البشرية استجابةً للظروف المناخية الفعلية أو المتوقعة أو لمواجهة تأثيراتها مما يخفف من الضرر أو يساعد في استغلال الفرص النافعة.

الأطراف المدرجة في المرفق الأول: البلدان الصناعية المدرجة في المرفق الأول من الاتفاقية. وتشمل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي والدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

بناء القدرات: يُقصد ببناء القدرات في سياق تغير المناخ عملية تطوير المهارات الفنية والقدرات المؤسسية في الدول النامية وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية لتمكينها من التعامل بفاعلية مع أسباب تغير المناخ وآثاره.

تمويل برامج تغير المناخ: يُقصد به التمويل المحلي أو الوطني أو الدولي سواء من المصادر العامة أو الخاصة أو البديلة لتقديم العون والمساعدة في إجراءات تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه.

مؤتمر الأطراف (COP): هو أعلى هيئة لاتخاذ القرارات في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ويجتمع المؤتمر مرة واحدة سنوياً لمتابعة مدى التقدم في تنفيذ الاتفاقية.

التنفيذ: يُقصد به الإجراءات (التشريعات أو اللوائح أو القرارات القضائية أو غيرها من التدابير) التي تتخذها الحكومات لترجمة المعاهدات الدولية إلى قوانين وسياسات على المستوى الوطني.

المساهمة المعترضة المحددة وطنياً (INDC): يُقصد بها المساهمة المعترضة والمحددة وطنياً التي تقدمها دولة ما إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتشمل هذه المساهمة معلومات عن أهداف أو إجراءات تخفيف آثار تغير المناخ التي وضعتها هذه الدولة وقد تتضمن أيضاً معلومات أخرى ومنها الخطط المتعلقة بالتكيف.

فترات الالتزام لبروتوكول كيوتو: يُقصد بها الفترات التي تقوم فيها البلدان الصناعية بوضع أهداف ملزمة دولياً للحد من الانبعاثات. الفترة الأولى: 2008-2012. الفترة الثانية: 2013-2020.

الخسائر والأضرار: يُقصد بها الخسائر والأضرار الناتجة عن تغير المناخ (في البلدان النامية).

تخفيف آثار الضرر: يُقصد بها، في سياق تغير المناخ، التدخل البشري لتقليل مصادر غازات الدفيئة أو تحسين البواليع الخاصة بها. ومن بين هذه التدابير الكفاءة في استخدام الوقود الأحفوري واستخدام الطاقة المتجددة بدلاً من مصادر الطاقة التقليدية والتوسع في الغابات والحفاظ عليها.

الطرف: يُقصد بها دولة (أو منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي) توافق على الالتزام بالمعاهدة، وتُعتبر المعاهدة قد دخلت حيز التنفيذ بالنسبة لها.

المساهمة المحددة وطنياً (NDC): يُقصد بها المساهمة المحددة وطنياً التي تقدمها إحدى الدول بموجب اتفاق باريس، وتشمل إجراءات تخفيف آثار الضرر الناجم عن تغير المناخ، وقد تتضمن أيضاً معلومات عن خطط التكيف واحتياجات الدعم والمساعدة من بين أمور أخرى.

انبعاثات غازات الدفيئة عند مستوى الصفر: يتحقق هذا المعدل عندما يتم تعويض انبعاثات غازات الدفيئة (إن وجدت) بنفس المقدار على الأقل من الانبعاثات السلبية المعادلة لها. وقد تنتج الانبعاثات السلبية المعادلة لها من خلال التثجير وإدارة الكربون في التربة والوقود الحيوي وامتصاص الكربون وتخزينه بجانب الإجراءات الأخرى.

الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول: يُقصد بها الدول التي قامت بالتصديق أو الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ولكنها ليست مدرجة في المرفق الأول من الاتفاقية.

نقل التكنولوجيا: يُقصد بها نطاق واسع من الإجراءات والتدابير تغطي تبادل الخبرات الفنية والخبرات العملية والتجهيزات اللازمة لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف مع هذه الآثار بين مختلف الأطراف المعنية.

الشفافية: يُقصد بها في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التدابير والعمليات الرامية إلى زيادة الشفافية حول الإجراءات التي تتخذها الدول في تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف مع هذه الآثار، وكافة أشكال الدعم والمساعدة التي تقدمها البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. ومن هذه المعلومات على سبيل المثال قوائم الجرد والإحصاء لانبعاثات غازات الدفيئة وتقارير مستوى التقدم في أهداف تخفيف آثار تغير المناخ، والدعم المالي الذي يتم تقديمه أو الحصول عليه.

اتفاقية الأمم المتحدة UNFCCC: يُقصد بها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتسعى هذه الاتفاقية إلى تحقيق الاستقرار في تراكبات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي بمستوى يحول دون الإخلال البشري الخطير بالنظام المناخي.

مراجع إضافية:

:Climate - Get the Big Picture

<http://bigpicture.unfccc.int/>

بالنسبة للعاملين في هذا المجال ولكنهم لا يشاركون مباشرة في موضوعات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لا يوجد إلا القليل من المصادر المُحدّثة التي تعرض المعلومات بطريقة محايدة وسهلة وموجزة. ولهذا الغرض فإن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ استحدثت دليلاً تفاعلياً لـ "الصورة الشاملة big picture" عن النظام الدولي لتغير المناخ، ويشتمل هذا الدليل على ملخصات قصيرة للموضوعات الرئيسية في العملية الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بالإضافة إلى وسائل العرض المرئي وروابط المواقع الإلكترونية الأخرى التي تقدم مزيداً من المعلومات.

:INDCs Portal البوابة الإلكترونية

<http://www4.unfccc.int/submissions/INDC/>

المساهمات المعترمة المحددة وطنياً INDCs هي الوسائل التي تقوم الحكومات من خلالها بالإبلاغ عن الأهداف التي تضعها والإجراءات التي تتخذها لمواجهة تغير المناخ ضمن اتفاق باريس. ويتم نشر كافة المساهمات المعترمة المحددة وطنياً على الموقع الإلكتروني لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

:IPCC مجموعة العمل المعنية بتخفيف آثار الضرر الناجم عن تغير المناخ:

<http://www.slideshare.net/IPCCGeneva/fifth-assessment-report-working-group-iii>

في عام 2014 انتهت مجموعة تخفيف آثار الضرر الناجم عن تغير المناخ من إعداد تقرير التقييم الخامس (AR5) والذي يتناول الوضع الحالي في موضوعات العلم والمعرفة المتعلقة بتغير المناخ. واستقبل القائمون على إعداد تقرير التقييم الخامس مساهمات من آلاف العلماء من جميع أنحاء العالم، وشارك في إعداد التقرير أكثر من 830 مؤلفاً ومحرفاً وتلقى هؤلاء المؤلفون والمحررون أكثر من 140,000 تعليق على مختلف مسودات التقرير. وتبين شريحة العرض هذه النتائج الرئيسية التي توصلت إليها مجموعة العمل المعنية بتخفيف آثار الضرر الناجم عن تغير المناخ (وتتناول الشرائح الأخرى موضوعات العلوم الطبيعية والتأثيرات).

:Climate Home آخر الأخبار عن تغير المناخ:

<http://www.climatechangenews.com/>

تدير منظمة غير هادفة للربح وهي منظمة الاستجابة لتغير المناخ (RTCC Responding to Climate Change) هذا الموقع الإلكتروني، ويتضمن الموقع مقالات وتحليلات وتعليقات تنم عن نفاذ البصيرة والجرأة في تتبع التطورات المتعلقة بتغير المناخ على مستوى العالم من جهات نظر متنوعة ومنها جهات النظر السياسية وميادين الطاقة والتمويل والمدن والتكنولوجيا. وهناك أيضاً "قناة تلفزيونية" على الإنترنت لمنظمة الاستجابة لتغير المناخ RTCC بها مقابلات شخصية متعددة مع عدد من الشخصيات المؤثرة في هذا المجال.

Sources Consulted

- Allan, Jennifer, and Mari Luomi, 'A Brief Analysis of the Paris Climate Change Conference', *Earth Negotiations Bulletin*, Vol. 12, No. 663, December 2015, pp. 42-45.
- Ecofys and World Bank, *State and Trends of Carbon Pricing 2015*, Washington D.C., September 2015.
- EPRS (European Parliamentary Research Service), *Negative Greenhouse Gas Emissions: Assessments of Feasibility, Potential Effectiveness, Costs and Risks*, Briefing, June 2015.
- Government of India, *Climate Change Finance, Analysis of a Recent OECD Report: Some Credible Facts Needed*, Discussion Paper, November 2015.
- Intergovernmental Panel on Climate Change, 'Summary for Policymakers', *Climate Change 2013: The Physical Science Basis. Contribution of Working Group I to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*, Cambridge University Press, Cambridge, UK and New York, NY, US, 2013.
- Intergovernmental Panel on Climate Change, 'Summary for Policymakers', *Climate Change 2014: Mitigation of Climate Change. Contribution of Working Group III to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*, Cambridge University Press, Cambridge, UK and New York, NY, US, 2014.
- Michaelowa, Axel, The Paris COP: *Laying the Foundations for Ambitious Climate Change Mitigation*, Perspectives, 18 December 2015.
- OECD and the Climate Policy Initiative, *Climate Finance in 2013-14 and the USD 100 Billion Goal*, Paris, OECD, October 2015.
- UNEP, *The Emissions Gap Report 2015: A UNEP Synthesis Report*, 2015.
- UNFCCC, 'List of Recent Climate Funding Announcements', UNFCCC Website [<http://newsroom.unfccc.int/financial-flows/list-of-recent-climate-funding-announcements/>], consulted on 20 December 2015.
- UNFCCC, *Report on the Structured Expert Dialogue on the 2013-2015 Review*, FCCC/SB/2015/INF.1, 4 May 2015.
- Waskow, David, and Jennifer Morgan. 'The Paris Agreement: Turning Point for a Climate Solution', *World Resources Institute*, [<http://www.wri.org/blog/2015/12/paris-agreement-turning-point-climate-solution>], 12 December 2015.